

الواقع والبحث عن المستقبل

د. كمال نجيب

كلية التربية - جامعة الإسكندرية

وحرية التعبير، والتجمع، والمشاركة، والديمقراطية، والعدالة وغيرها من الحقوق بالاشتراك مع برامج أخرى على غرار تلك التي تعني بتطوير التعلم متعدد الثقافات ومشاركة الأقليات في القرار المجتمعي والسياسي.

وتختلف وجهات النظر في فهم التربية على حقوق الإنسان، إلا أن التحديد الأمثل ربما يكمن في النظر إلى ما تسعى إلى تحقيقه من أهداف. وتركز الأهداف بعيدة المدى لهذه البرامج على إرساء ثقافة تتيح فهم حقوق الإنسان والدفاع عنها واحترامها. ويعتبر بالتالي كل من يعمل مع أشخاص آخرين ملتزمًا بمفهوم التربية على حقوق الإنسان إذا كان يسعى لتحقيق هذا الهدف ويتخذ الإجراءات اللازمة لإنجازه بغض النظر عن الطريقة المعتمدة أو كيفية التوصل إليها.

(٢) الحاجة لتعليم حقوق الإنسان في الجامعات

في مصر ٢٤ جامعة حكومية، ٢٠ جامعة خاصة وتقترب أعداد الطلاب الجامعيين من مليونين من الشباب المصري.

ولقد عرفت الجامعة المصرية فضائل حقوق الإنسان والدفاع عن كرامته منذ نشأتها في بداية القرن الماضي. ويحفل تاريخ الجامعة المصرية بالمواقف الوطنية والاجتماعية والثقافية التي تؤكد دفاعها عن مبادئ المواطنة والمساواة والعدالة، من هنا تأتي أهمية بل وضرورة تدريس مادة حقوق الإنسان لأبنائنا في المدارس والجامعات.

ولما كان دور الجامعة لا يتوقف عند تزويد الطلاب بالعلم والمعرفة، وإنما يستند إلى تدريبهم على التفكير الحر الناضج، وتقوية روح الواجب والمسئولية لديهم، وتزويدهم بالمقومات الأساسية التي من شأنها دعم شخصياتهم، والعمل على رفع مستوى الحياة الرياضية والاجتماعية والثقافية لهم، وتعويدهم على إدارة شئونهم بأنفسهم، وتنمية المهارات والمبادرات الفردية عندهم، فقد حرصت الجامعة منذ تأسيسها على الاهتمام بهذه الجوانب التي تشكل إطار الحياة الاجتماعية (رؤوف عباس

يعترف المجتمع الدولي اليوم بثلاثة أجيال مختلفة من الحقوق تغطي مختلف أبعاد النشاط الإنساني:

• الجيل الأول من الحقوق (الحريات العامة)

تشمل الحقوق المدنية والسياسية على غرار الحق في حرية التعبير وحرية التجمع والحق في الحياة والمحاكمة العادلة والمشاركة في حياة المجتمع السياسية وما إلى ذلك. ويتم عادة التطرق إلى هذه القضايا (وغيرها من القضايا) في مجال التعليم الأكاديمي من خلال المواطنة والتربية المدنية والسياسية والتربية على مبادئ الديمقراطية أو تعليم القانون.

• الجيل الثاني من الحقوق (العدالة والمساواة)

تشمل الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية على غرار الحق في مستوى عيش ملائم والحق بالعمل والانضمام إلى نقابات مهنية والحق في الصحة والتربية. غير أن قطاع التعليم الرسمي غالبًا ما يتجاهل هذه الحقوق. مثلاً، نادرًا ما يعالج منهج تعليم مادة الاقتصاد هذه القضايا - مع أنها ضرورية ومهمة. وتتم معالجة هذه القضايا أحيانًا بواسطة "منهج خفي" تطبقه المدارس أو المجموعات الشبابية من خلال معظم النشاطات الجامعية أو التربية الاجتماعية والصحية. غير أن الإقرار بمدى أهمية الجيل الثاني من الحقوق بالنسبة إلى المواطنة يزداد مع تساوي أهميته مع أهمية الجيل الأول من الحقوق المعروفة تقليديًا.

• الجيل الثالث من الحقوق (الأخوة أو التضامن)

هي حقوق "ناشئة" لأنها لا تزال في طور التقدم والانتشار. وهي تشير إلى الحقوق الجماعية التي تتعلق بالمجتمعات أو الشعوب على غرار الحق في التنمية المستدامة والسلام والبيئة السليمة. وتتزايد المجالات التربوية التي تعالج هذه الحقوق بشكل خاص، كالتربية البيئية والتربية على مفهومي السلام والتنمية.

(١) ما هي التربية على حقوق الإنسان؟

التربية على حقوق الإنسان هي عبارة عن برامج وأنشطة تربوية تركز على تعزيز المساواة فيما يتعلق بالكرامة الإنسانية،

وبلا مبالغة، إن التعليم بمعناه الشامل هو الوسيلة الأساسية التي بواسطتها تعيد الثقافة إنتاج ذاتها، وكذلك تطوير تلك الذات. فهي وسيلة البقاء والتقدم، والاستمرارية والتغيير، ومن هنا تتبدى لنا خطورة التعليم النظامي، والثقافة المجتمعية في تشكيل عقول ونفوس الأفراد، وبالتالي أثرها في تحديد سلوكهم في المجتمع، ونظرتهم للحياة، والكون، والعالم، والآخر. وهذا هو السبب الذي يجعل الحكومات تسيطر سيطرة صارمة على التعليم سياسة ومناهج، عن طريق وزارات التربية والتعليم، والتعليم العالي، وتحتكر وضع المناهج وتصميم محتوياتها ولا تستشير أو تشرك منظمات المجتمع المدني في كل هذا، أو حتى تسمح بمناقشتها علناً.

إن تجربة المدارس التي أخرجت "طالبان" وكذلك "داعش" وكافة التنظيمات الإرهابية في إعداد النشء والأطفال لعالم العنف والتطرف لربما تقوم شاهدة على الطاقات الهائلة التي يمكن أن يطلقها التعليم، في اتجاه البناء أو في اتجاه التدمير، وذلك بحسب نوع التعليم الذي يتلقاه المتلقي من كونه تنويرياً أو انغلاقياً. وعلى ضوء هذه التجربة تحديداً، وفي ظل الأوضاع المأساوية لعالمنا بصورة عامة، فإن حاجة المجتمع المصري للإصلاح المجتمعي، ولبناء ثقافة سلام وديمقراطية لم تكن أشد إلحاحاً في أي وقت مضى مما عليه الآن.

وهنا يظهر الدور الهام الذي يمكن أن يلعبه مشروع تعليم حقوق الإنسان في المساعدة في تحقيق هذا الإصلاح، بصفته مشروعاً متكاملًا وطويل الأمد، يهدف لتحقيق تغيير قاعدي يهيئ المسرح لظهور أجيال تتحلّى بعقليات متعددة الأبعاد، مواطنين يعرفون حقوقهم، فيطالبون بها ويحمونها، وهم في نفس الوقت حساسون تجاه حقوق الآخرين، ومستعدون للدفاع عنها. وبطبيعة الحال فإن فرداً غير مستنير وغير مدرك لحقوقه أو حقوق الآخرين، وغير منتهب للكرامة البشرية والنبيل الإنساني المغروسين في كل رجل وامرأة وطفل لا يستطيع بالضرورة أن يطالب بحقوقه، أو أن يعترض عندما تتعرض كرامة الآخرين للانتقاص أو الظلم، وذلك لسبب بسيط هو "إن فاقد الشيء لا يعطيه".

وهنا تظهر الأهمية القصوى لتوجيه برامج تعليم حقوق الإنسان - بصفة أولية - لشباب الجامعات، لا بسبب أهمية هذه الفئة في المجتمع فحسب، بل لأن الشباب يقدرّون نوع الأنشطة التي يتطلبها العمل ويستفيدون منها. وتواجه المجتمعات المعاصرة والشباب بشكل خاص وبصورة متزايدة عمليات الإقصاء الاجتماعي والفوارق الدينية والعرقية والوطنية، بالإضافة إلى إيجابيات العولمة المتزايدة وسيئاتها وكذلك حالات الاستقطاب الفكري والاجتماعي والعقائدي. وتعالج التربية على حقوق الإنسان هذه القضايا الأساسية وتساعد على فهم طرق

الإدراك والمعتقدات والسلوكيات والقيم المختلفة في المجتمع المعاصر المتعدد الثقافات كما تساعد الأفراد على إيجاد سبل لاستخدام هذه الفوارق بصورة إيجابية.

كما إن شباب الجامعات قد يضيفون إلى أي عملية تربوية مجموعة خبرات طيبة يمكن الاعتماد عليها بشكل فعّال، بهدف إنجاز تطوير حقيقي ومثير للاهتمام بالأنشطة التربوية التي يتم ممارستها في برامج حقوق الإنسان. كما يجدر اعتبار الأسئلة والاختلافات في وجهات النظر التي غالباً ما تحدث، مصادر تربوية أساسية يمكن معالجتها بطريقة إيجابية.

وأعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر ١٩٩٤ عقد تعليم حقوق الإنسان الذي يغطي الفترة من يناير ١٩٩٥ حتى ديسمبر ٢٠٠٤ ودعت الحكومات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والجمعيات المهنية وكل قطاعات المجتمع المدني الأخرى إلى تركيز جهودها خلال فترة السنوات العشرة في مجال تعزيز ثقافة حقوق الإنسان من خلال نشرها على كافة مستويات التعليم والتدريب والمعلومات العامة (محمد سعيد الطيب، ٢٠٠٢).

أولاً: تعليم حقوق الإنسان في الجامعات المصرية - خلفية تاريخية

فيما يتعلق بمصر - وبالمناطق العربية عموماً - فلقد تأخر الاهتمام بأفكار حقوق الإنسان والديمقراطية وتعليمها طوال أغلب سنوات النصف الأخير من القرن العشرين. ولم تبدأ في البروز على سطح الحياة السياسية والاجتماعية والشعبية، إلا خلال العقدين الماضيين من القرن الماضي. ففي خلال هذه الفترة ظهر عديد من جمعيات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني التي بدأت محاولات نشر ثقافة حقوق الإنسان وتعليمها وتنظيم الندوات والدورات التدريبية للمعلمين والطلاب وعقد اللقاءات الفكرية للمثقفين والمفكرين. ومع ذلك، بقيت حركة حقوق الإنسان وتعليمها هامشية في حياة الشعب المصري، والشعوب العربية عموماً، بل ربما غريبة عن واقع هذه المجتمعات حتى خلال السنوات الأخيرة.

وفي هذا الخصوص، نظم مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان المؤتمر الدولي الأول للحركة العربية لحقوق الإنسان بالدار البيضاء في إبريل ١٩٩٩، وأكد في وثيقته البرنامجية والإعلان الصادر عنه الأولوية القصوى التي ينبغي أن تحتلها مهام تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان، باعتبار أن وعي المواطن بحقوقه يشكل خط الدفاع الأول عن حقوق الإنسان. كما عقد المركز بالتعاون مع الشبكة الأوروبية ومتوسطة لحقوق الإنسان في القاهرة في أكتوبر ٢٠٠٠ مؤتمره الدولي الثاني تحت عنوان "قضايا تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان: جدول أعمال للقرن الحادي والعشرين". وقد أصدر المؤتمر إعلان القاهرة لتعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان، والذي بلور الأهداف القيمية التي ينبغي أن

تنظم من أجلها البرامج والأنشطة التي تعمل على تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان (سولاف طه، ٢٠٠٣).

أما فيما يتعلق بتدريس حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم الرسمية ففي ضوء هذه التطورات، شهدت سنوات الثمانينيات موجة واسعة من النشاط، في كثير من كليات الحقوق بمصر، فيما يتعلق بالتعليم في مجال حقوق الإنسان، وقد اتخذ هذا النشاط شكل إعداد دراسات لإدخال حقوق الإنسان رسميًا في المناهج الدراسية والمسابقات الطلابية والمنح المقدمة للطلاب وأعضاء هيئة التدريس لحضور دورات المعهد الدولي لحقوق الإنسان في ستراسبورج / فرنسا، والمعهد الدولي للدراسات العليا في العلوم الجنائية في سيراكوزا / إيطاليا.

لقد تأثر هذا النشاط بالجهود الدولية المكثفة في تلك الفترة خاصة بتوصيات المؤتمر الدولي الأول لتدريس حقوق الإنسان ١٩٧٨.

وفي نفس الفترة تعاون العديد من كليات الحقوق المصرية مع مكتب مؤسسة فورد بالقاهرة من أجل تطوير تعليم حقوق الإنسان، وقد تضمن المشروع مجموعة متنوعة من الأنشطة، مع التركيز على تطوير المناهج الدراسية بحيث تشتمل بشكل واضح على حقوق الإنسان. كما تضمن المشروع أيضًا إصدار نشرات محلية - جامعة أسبوت - وعقد مسابقات طلابية، وتنظيم ندوات على المستويين المحلي والقومي، وتقديم الدعم للطلاب المشاركين في الدورات التدريبية بالخارج، مثل دورة ستراسبورج. وفي نفس الفترة أيضًا، نظمت كلية الحقوق بجامعة أسبوت بالتعاون مع جامعة كولومبيا ندوة في عام ١٩٨٥. وبعدها، تم إدخال المواد التعليمية حول أصل وتاريخ حقوق الإنسان في المنهج الدراسي لطلاب الصف الثالث في عام ١٩٨٦. تلي ذلك تنظيم ندوة أخرى حول حقوق الطفل على ضوء التشريعات المحلية والمعاهدات الدولية. وقد قادت هذه الندوة أيضًا إلى استعراض المناهج الدراسية القائمة في عام ١٩٨٧. وعلاوة على ذلك، تم إعداد مواد تعليمية أكثر شمولًا حول حقوق الإنسان وإدخالها إلى المناهج الدراسية لعام ١٩٨٨. وفي عام ١٩٩٠، قامت الكلية بتعديل لائحته الداخلية، وكانت أول كلية حقوق مصرية تقوم بإنجاز ما يلي:

إدخال مقرر دراسي مستقل حول حقوق الإنسان لطلاب الصف الدراسي الرابع.

تخصيص دبلوم حول حقوق الإنسان لطلاب الدراسات العليا. لقد كان هذا النشاط جزءًا من اهتمام إقليمي - عربي - أوسع بتدريس حقوق الإنسان. فقد شهدت نفس الفترة تنظيم عديد من ورش العمل حول تعليم حقوق الإنسان في كليات الحقوق بالمنطقة العربية (آمال عبد الهادي، ١٩٩٧: ٣٩). كما كان يجري دراستها - خلال هذه الفترة - في بعض الكليات الأخرى مثل رياض الأطفال وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

ولقد أدخل مقرر حقوق الإنسان في قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية كمقرر اختياري لطلاب السنة الثانية منذ عام ١٩٩١، واستمر حتى الآن. كما شهدت التسعينيات أيضًا بداية دمج بعض المفاهيم المتصلة بقضايا حقوق الإنسان في مناهج التعليم العام.

وتحت عنوان - تدريس مادة حقوق الإنسان بالمدارس والجامعات - قرر المجلس الأعلى للجامعات في اجتماعه بجلسة الخميس ٢٥ مارس ٢٠٠٤ والذي يضم جميع رؤساء الجامعات وخبراء التعليم الذين يتم تعيينهم من الخارج تشكيل لجنة من ثلاثة رؤساء جامعات وأمين عام المجلس لوضع منهج موحد لتدريس مادة حقوق الإنسان في كل كلية من الكليات الجامعية وفقًا لتخصصها بحيث يشمل جانبًا عامًا حوله ثقافة حقوق الإنسان وجانبًا متخصصًا يرتبط بتخصص الكلية نفسها وعلي أن يبدأ تدريس هذه المادة في ثلاث كليات متخصصة هي الحقوق والاقتصاد والعلوم السياسية، وكذلك الإعلام في مرحلتي البكالوريوس والدراسات العليا، وقد أكد المجلس أن اهتمامه بتدريس هذه المادة يأتي في ضوء تطوير هذه الدراسات في العالم علي المستوى العلمي الأكاديمي وفي ظل الاهتمام العالمي بقضايا حقوق الإنسان في المحافل الدولية الرسمية والشعبية واهتمام مصر بوجه خاص بهذه القضية الذي تجسد في إنشاء المجلس القومي لحقوق الإنسان والدعوة للاهتمام بقضايا حقوق الإنسان بوجه عام من خلال الأنشطة الثقافية والفنية في إطار الكليات والجامعات (مصطفى الضمراني، رؤية ثقافية، الأهرام، ٧ إبريل ٢٠٠٤).

على أي حال، ففي ضوء قرار المجلس الأعلى للجامعات، بدأ تدريس مقرر حقوق الإنسان في الجامعات المصرية، اعتبارًا من العام الجامعي ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦، ولا زال تدريسه مستمرًا حتى الآن. ويدرس المقرر لكل طلاب الجامعة مع احتساب الدرجات التي يحصل عليها كل طالب إلى مجموعه الكلي، وهو يعد مقررًا إجباريًا.

وأيًا ما كان الأمر، فإنه يتم تدريس هذه المادة عن طريق كتاب موحد يدرس بكل جامعة في جميع الكليات النظرية والعملية، حيث إنها مادة وجوبية على كل طالب أن يدرسها، وتضاف الدرجات التي يحصل عليها إلى مجموعه الكلي. أما الاختيار الوحيد المتروك للكليات فهو تحديد العام الدراسي الذي يتم فيه تدريس الكتاب.

في جامعة الإسكندرية - على سبيل المثال - قام أربعة من المؤلفين من أعضاء هيئة التدريس بكلية الحقوق ومستشار بمجلس الدولة بتأليف أول كتاب تم تدريسه في مقرر حقوق الإنسان. وتضمن هذا الكتاب ثلاثة أقسام، يتناول أولها "النظرية العامة لحقوق الإنسان"، ويعرض ثانيها لموضوع "حماية حقوق الإنسان". أما القسم الثالث فينصب الاهتمام فيه على "أنواع حقوق الإنسان". ويعتمد تدريس هذه الموضوعات على أسلوب

وقد طرأت بعض التغييرات على الكتاب المقرر حالياً (٢٠١٤ - ٢٠١٥) من حيث المؤلفين والمضمون، ولكن يظل أغلب المؤلفين من المنتسبين إلى كلية الحقوق (٦) وأستاذ من كلية الزراعة، وآخر بالهندسة الصناعية، وأستاذ بالطب الشرعي، وأستاذ من قسم الفلسفة بكلية الآداب أما موضوعات الكتاب، فلقد ظلت في سياق الموضوعات السابقة.

ومهما يكن من أمر، فإن مقررات حقوق الإنسان في الجامعات المصرية المختلفة تتشابه كثيراً من حيث الموضوعات المقررة، وعلى سبيل المثال، يتضمن محتوى المقرر في جامعة حلوان الموضوعات التالية: مفهوم حقوق الإنسان وأهميته وإطاره الفلسفي، نشأة وتطور حقوق الإنسان، مصادر قانون حقوق الإنسان، أنواع حقوق الإنسان وواجباته، الحقوق الجماعية للشعوب، حق الإنسان في البيئة السليمة، المنظمات الدولية وحقوق الإنسان، المنظمات غير الحكومية وحقوق الإنسان، حقوق الإنسان وأخلاقيات المهنة (توصيف مقرر حقوق الإنسان، جامعة حلوان، <http://www.helwan.edu.eg/university/economy/curricula/>).

وفي جامعة بنها يتضمن محتوى المقرر موضوعات ترتبط بالمحاور الأربعة التالية: التعريف بقانون حقوق الإنسان وطبيعته ومصادره، أنواع حقوق الإنسان، حقوق المرأة والطفل وذوي الاحتياجات الخاصة، الواجبات والمسؤوليات الفئوية والمهنية (توصيف مقرر حقوق الإنسان، جامعة بنها، <http://www.fart.bu.edu.eg/fart/images/class\right.pdf>).

ثانياً: واقع تعليم حقوق الإنسان وتحدياته في الجامعات المصرية (رؤية تحليلية)

السؤال الذي نطرحه الآن هو: ما خصائص التربية على حقوق الإنسان في الجامعات المصرية؟ وما أهم التحديات والمشكلات المرتبطة بتطويرها؟

وأول ما يقابلنا في محاولة الإجابة على هذا السؤال وتقييم أوضاع تعليم حقوق الإنسان بعد عقد كامل على بداية تدريس المادة في الجامعات المصرية هو تحقق طفرات ملموسة على المستوى القومي في صورة نشر قيم حقوق الإنسان في مستويات التعليم المختلفة وتأسيس المجلس القومي لحقوق الإنسان وكذلك المجلس القومي للمرأة.

ولكن، يقابلنا أيضاً في الإجابة على هذا السؤال حقيقة أنه رغم هذه الإنجازات، إلا أنها تظل دون مستوى الطموحات، سواء في ضوء الأهداف الرسمية، أو في سياق المطالب والاحتياجات الحقيقية لنشر الوعي بحقوق الإنسان في ربوع الوطن وتدعيم الوعي بالمواثيق الوطنية والدولية التي تؤكد حماية هذه الحقوق خصوصاً بين شباب الجامعات المصرية. ويتجلى هذا القصور في استمرار مجموعة من المشكلات التي تواجه التربية على حقوق

١. غياب الرؤية الواضحة والمتكاملة بهدف تعليم حقوق الإنسان ومقتضياته.
٢. انقطاع الصلة بين محتوى المقرر والواقع المجتمعي للطلاب.
٣. استخدام استراتيجيات تدريس تقليدية وعلاقات تعليم وتعلم سلطوية.
٤. افتقار القائمين بالتدريس للتأهيل النظري والخبرة العملية.
٥. نظام التقويم يقتصر على قياس المعرفة والمعلومات.
٦. غياب التواصل مع منظمات المجتمع المدني.

وفيما يلي نحاول تحليل هذه المشكلات والتحديات وتبسيط الضوء على الأبعاد الكامنة في كل منها:

(١) غياب الرؤية الواضحة والمتكاملة لهدف تعليم حقوق الإنسان ومقتضياته:

تعاني التربية على حقوق الإنسان في الجامعات المصرية - كما في مؤسسات التعليم العامة - من غياب رؤية متكاملة لتدريس قيم حقوق الإنسان ومهاراتها وأهدافها، في سياق علاقة الجامعة بالظروف والمتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وبالمجتمع ككل.

ولذلك نجد أن معظم برامج حقوق الإنسان تفتقر إلى أهداف وطنية واضحة ومحددة، فهي تعمل فحسب لتحقيق أهداف عامة غامضة تتمثل في فهم شباب الجامعة لبعض القضايا الكبرى في مجال حقوق الإنسان، والمواطنة، دون أن تنخرط بصورة تفصيلية كاملة وشاملة - في كثير من الأحيان - مع الأوضاع والظروف الاجتماعية والثقافية التي يعيش فيها هؤلاء الشباب، وبغير اهتمام بتنمية وعيهم بهذه الظروف ومكانتهم ودورهم إزاءها.

المشكلة إذًا أن كثيراً من برامج حقوق الإنسان الجامعية المتاحة تتصف بغياب خطة واضحة وأهدافاً وأبعاداً شاملة لمكونات هذه البرامج، يكون من شأنها تكوين شخصية المواطن المثقف بما يتعين أن يتصف به من خصائص من الانتماء الوطني، والتفكير العلمي، والنقدي، والإحاطة بمشكلات حقوق الإنسان في المجتمع، وأثرها على المشاركة الديمقراطية. ولذلك، فإن السؤال عن أهداف تعليم حقوق الإنسان في الجامعات في إطار سياسات تصميم برامج أو مقررات جامعية شاملة رغم تكرارها في المقررات الجامعية في كثير من الجامعات المصرية يصبح سؤالاً مهماً، بدونه لا يمكن إنجاز هذا الهدف.

(٢) انقطاع الصلة بين محتوى حقوق الإنسان والواقع المجتمعي للطلاب:

يتصف محتوى منهج حقوق الإنسان بأنه يبعد الدارس عن الواقع الاجتماعي الحي، ويعزله عن التجربة الحسية، ويكون فيه نوعاً من سوء الفهم لهما، والتعالي عليهما. والأخطر من ذلك أنه - أي المنهج - يقدم له أوضاع حقوق الإنسان القائمة

كمعطى يرتفع على النقد بل وغير قابل للمناقشة.

ويتميز كتاب حقوق الإنسان المقرر على طلاب جامعة الإسكندرية (٢٠٠٧) - على سبيل المثال - بعدم اتساق أجزاء الكتاب واقتصره على الجانب المعرفي دون أية محاولة لتطبيق تلك الحقوق على الواقع المعاش للطلاب، أو ربطها بتخصصاتهم ومجالات العمل التي من المتوقع أن يلتحق بها هؤلاء بعد تخرجهم، أو بقضايا حقوق الإنسان والأبعاد الأخلاقية في التخصصات المختلفة. وقد خلا الكتاب بالكامل من الجوانب المتصلة بالأنشطة التدريبية أو السلوكية. هذا فضلاً عن خلو الكتاب بمجمله، وكل فصل من فصوله، من أية إشارة محددة إلى الأهداف التعليمية ولا إلى النتائج التي ستعود على الطالب بعد الانتهاء من دراسة تلك الموضوعات. ولا عجب من ذلك في جامعات مصر، حيث تتسم جل المقررات الجامعية بهذه السمة التي تجاوزتها الكثير من الجامعات في الغرب والشرق (عبد الفتاح ماضي، ٢٠٠٧).

وفيما يتعلق بالمقرر الحالي بجامعة الإسكندرية لكتاب حقوق الإنسان (٢٠١٣ / ٢٠١٤)، فإنه يغلب عليه الجوانب القانونية، والقوانين، والتركيز على جوانب الإجراءات، وذلك الجانب مطلوب، لكن إغفال الجوانب القيمية والسلوكية والتركيز على تنميتها لدى الطلاب، يمثل ضعفاً شديداً في الكتاب. أضف إلى ذلك أن لغة الكتاب بصفة عامة لغة قانونية جامدة وكثرة التفاصيل القانونية مما قد يشكل صعوبة في فهم الكتاب والإفادة منه لطلاب الفرق الأولى في الجامعات المصرية، وتغلب عليه لغة النقل عن الموثائق والمراجع الأجنبية بما أدى إلى عدم بساطة اللغة، وانعدام صلة المضمون بواقع المجتمع والسياق الثقافي (خالد صلاح، ب. ت).

ومجمل القول، إن مقررات حقوق الإنسان بالجامعات المصرية أغفلت الجوانب التدريبية والسلوكية من جهة، وتجاهلت عملية المواءمة بين موضوعات حقوق الإنسان وواجباته وفروع المعرفة المختلفة من جهة أخرى. كما لم يتم ربط تلك المقررات بالقضايا المتصلة بالمواطنة وحقوق الإنسان في المجتمع، ولم تتطرق موضوعاتها إلى الدور الذي يجب على المجتمع المدني ونشطاء منظمات حقوق الإنسان القيام به في نشر ثقافة حقوق الإنسان وحماية فئات المجتمع المختلفة من أي انتهاكات لحقوقها. وفوق كل هذا لا تتضمن معظم تلك المقررات أهدافاً تعليمية محددة للوصول إلى مخرجات معينة.

ويرتد ذلك إلى اعتبارات عدة منها الأعداد الضخمة للطلاب في الجامعات المصرية. هذا فضلاً عن غياب رؤية واضحة للتعليم الجامعي بشكل عام ولتعليم حقوق الإنسان بشكل خاص، فلا يوجد أهداف ولا وسائل محددة يتم تطبيقها بشكل جدي في معظم البرامج التعليمية في الجامعات المصرية. ويزداد الأمر سوءاً في ظل عدم اهتمام الدولة ذاتها بقضايا حقوق الإنسان في الواقع

المعاش وعدم ثقة قطاعات سوءاً واسعة من الطلاب والجههير في مؤسسات الدولة أو في نظامها التعليمي. ويكفي أن نشير هنا إلى أن استطلاعات الرأي الذي أجري على عينة استطلاعية من طلاب جامعة الإسكندرية خلال شهري ديسمبر ٢٠٠٦ ويناير عام ٢٠٠٧ أظهر أن نحو ٦١ في المائة من الطلاب لا يعتقدون أن تدريس حقوق الإنسان بالجامعة سيرفع وعي الطلاب بحقوقهم وواجباتهم، إذ أن أكثر من ٨٠ في المائة من هؤلاء الطلاب لا يثقون في مؤسسات الدولة ولا في سياسات الحكومة.

كما كان لغياب الحريات الأكاديمية في الجامعات المصرية وعدم استقلالية الجامعة مالياً وإدارياً دوراً مهماً في عدم اهتمام أعضاء هيئات التدريس بتدريس موضوعات حقوق الإنسان. وهذا ما صار يعرف في بعض أدبيات منظمات حقوق الإنسان "بالرقابة الذاتية" (self-censorship) لأعضاء هيئات التدريس، أي الإثاء الذاتي للباحثين وأساتذة الجامعة عن الخوض في الأمور التي تعترض عليها الحكومات أو بعض الهيئات الدينية، وذلك خوفاً من البطش والتنكيل وإيثار للسلامة الشخصية، أو حفاظاً على مكسب مادي أو منصب إداري (عبد الفتاح ماضي، ٢٠٠٧).

(٣) استخدام استراتيجيات تدريس تقليدية وعلاقات تعليم وتعلم سلطوية

تقوم علاقات الاتصال في تدريس حقوق الإنسان على نقل المعرفة من النصوص والكتب، وعلى الإفراط في استخدام اللفظية، شرحاً، وتلخيصاً وتوضيحاً، وتلخيصاً للتلخيص، وتوضيحاً للتوضيح. فالأستاذة في قاعات المحاضرات وظيفتهم الرئيسية التي يقومون بها شرح الدروس للطلاب.

وفضلاً عما سبق، فإن نصيب العمل والممارسة في الجامعة قليل جداً، وفي دروس حقوق الإنسان، يهيمن على تدريسها هذا المنحى اللفظي الإلقائي. وبالتالي، فالدروس مكدسة بالتلقين والحفظ دون اعتبار لأي شيء آخر.

على هذا النحو نجد أن القيم والأساليب والطرق المستخدمة في تدريس حقوق الإنسان، لا تشجع على إشراك الطالب في مختلف النشاطات التربوية، وبالتالي، في تكوين ميوله واهتماماته وقدراته على فهم موضوعات حقوق الإنسان، وطموحاته الجامعية والحياتية. بل على العكس من ذلك تماماً، إنها تعتدي على حقوقه التعليمية الأساسية، وتعطل رغبته في تحسين مستويات فهمه وإدراكه لقضايا حقوق الإنسان والمرأة والطفل، فتجعله هو الآخر منشغل عن نفسه وتفكيره وفهم حقوقه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بأمور واهتمامات سطحية مثل الحفظ والدرجات والنجاح، معنى ذلك أن حياة الطالب الجامعي تبدأ وتنتهي بالتلقين.

يضاف إلى ذلك أن إدخال مادة حقوق الإنسان في التعليم الجامعي أغفل الدور المؤثر لعلاقات أعضاء هيئة التدريس بالطلاب، أو ما يمكن أن نسميه ثقافة الجامعة والسياق

الاجتماعي للتعليم والكشف عن علاقة هذه الثقافة بعملية تعليم حقوق الإنسان.

ولنتساءل سوياً: ماذا يحدث لو زدنا المؤسسة التعليمية في مصر بمفردات وكتب وحقائق ومفاهيم ورؤى فكرية تتناسب مع أطر حقوق الإنسان والعدالة والديمقراطية؟ هل نتصور أن تعليم هذا المحتوى للتلاميذ يضمن تحديث المنتج من التعليم وتدريبه على ممارسة حقوق الإنسان ودمقرطة النظام التعليمي؟ الإجابة بالنفي طبعاً. فالاهتمام بحقوق الإنسان ودمقرطة المحتوى المعرفي للعملية التعليمية في المناهج الجامعية - رغم أهميته - مع إغفال ثقافة الجامعة وقاعة المحاضرات والسياق الاجتماعي الذي يتم به ومن خلاله تعليم هذا المحتوى للطلاب لا يضمن على الإطلاق تحقيق قيم حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية المرغوب فيها.

وبعبارة أخرى، فإن نقل مفاهيم ديمقراطية إلى الطلاب من خلال علاقات عمل (تربوية) دكتاتورية متسلطة، تهتمش الأستاذ والطالب معاً ولا تنتج على الإطلاق أي شخصية ديمقراطية أو تقدمية أو أي نوازع إيجابية نحو حقوق الإنسان. إذ أن ما نقوم به مهما كانت درجة ديمقراطيته أو تقدميته إذا جاء من خلال أو في إطار علاقات تسلطية غير إنسانية لا يكون إلا تعليمًا للتسلطية وتكريسًا لها. هذا أيضاً لو علمنا أن المعلومات التي تنقل إلى الطلاب من خلال المناهج الجامعية غالباً ما يتم نسيانها، وسرعان ما تتآكل الذاكرة بفعل الزمن، ومن ثم لا يبقى من التعليم إلا تلك العادات والاتجاهات والقيم والمعايير التي يكتسبها الطالب بفعل واقع معاشته وممارسته الفردية والجماعية لبنية السياق الثقافي والاجتماعي التربوي، ويكتسب الطالب هذه العادات والخصائص والقيم في صمت ودون شرح أو كلمات تقال.

(٤) افتقار القائمين على التدريس للتأهيل النظري والخبرة العملية

يقوم بتدريس حقوق الإنسان في كل كليات الجامعات المصرية، أي عضو هيئة تدريس بغض النظر عن تخصصه، وغالباً يقوم بالتدريس أساتذة غير متخصصين في مجالات ترتبط بقضايا حقوق الإنسان.

كثير ممن يدرسون مادي حقوق الإنسان والديمقراطية ليسوا من ذوي الاختصاص ويفتقدون إلى التأهيل النظري والخبرة العملية في مجال حقوق الإنسان. وهذا يجعل من الأمر أصعب على الطرفين (من يدرس المادة، والطالب)، كما لم يتم إدخالهم في دورات حول حقوق الإنسان لتطوير قدراتهم وبالتالي فإن مقدار ما يعطونه للطلبة في مجال حقوق الإنسان يكون ضئيلاً جداً ولا يرتقي لمستوى الطموح وهذا شيء منطقي لأن فاقد الشيء لا يعطيه.

(٥) نظام التقويم يقتصر على نقل المعارف والمعلومات

يعتمد تقويم الطلاب في مادة حقوق الإنسان على نفس الأسلوب التقليدي المعمول به في الجامعات المصرية: نظام

الامتحانات، وتعد الامتحانات الجامعية جزءاً مكملاً لعملية نقل المعرفة التي تحتفي بها تلك الجامعات، وتتجاهل فلسفة هذه الامتحانات أن تعليم حقوق الإنسان يجب أن يخاطب الوجدان فضلاً عن العقول، ومن ثم لا يجب أن تحصر مهمة التقويم في نقل المعارف، بل تسعى إلى دراسة مدى التطور الحادث في السلوكيات والتفكير النقدي، بما يساعد على خلق بيئة ثقافية تكفل حماية الحقوق الفردية والجماعية، وتعزز بناء دولة الحق والقانون.

إن الامتحانات الجامعية، باعتمادها على الحفظ والمعلومات والمناهج والمحتويات المعرفية السطحية، لا تساعد على قياس فهم الطالب واقع حقوق الإنسان ومدى تحققها في مجتمعه، ولا تتيح لنا فرصة إدراك مدى استيعابه وفهمه العقلي لهذا الواقع، ولا التصدي له وقدرته على تفسيره بصورة علمية. ثمة تجاهل مستمر من جانب الامتحانات الجامعية واستخدامها في تقويم مادة حقوق الإنسان، لهذا الواقع، وانفصالها عن قضايا المجتمع الحياتية، شأنها في ذلك شأن المحتوى المعرفي لهذه المادة، واستراتيجيات تدريسها. إذ يقوم تعليم هذه المادة - وغيرها من المواد الجامعية - في مبادئه الأساسية على حفظ الكتب والمعلومات من جانب الطلاب، ويعتمد التدريس على العلاقة السلطوية بين الأستاذ والطالب بواسطة التلقين، ويتوقع الأستاذ من الطلاب تذكر هذه المعلومات واسترجاعها في الامتحانات.

(٦) غياب التواصل مع منظمات المجتمع المدني لا سيما المنظمات الحقوقية

يتواجد في المجتمع المصري عديد من الجمعيات التربوية والثقافية والنسائية والتنموية والبيئية، وغيرها، وغالباً ما تطمح هذه الجمعيات إلى تكوين وعي جدي لدى المواطن، حسب مجال تخصص كل منها، ولهذا تعتبر هذه الجمعيات مجالاً خصباً للتواصل الجامعي معها، والتعاون والقيام بأنشطة مشتركة، يكون هدفها نشر وترويج ثقافة حقوق الإنسان. من جهة أخرى، هناك النقابات والروابط والاتحادات المهنية للمحامين والأطباء والصحفيين والطلاب والكتاب، وكلها يرتبط مجال اشتغالها بجانب مهم من الحقوق، وهي الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبفئات معينة داخل المجتمع، ولذلك كان ينبغي الاهتمام أيضاً بالتواصل والتعاون مع هذه الهيئات النقابية والاتحادات المهنية من أجل إنجاز أنشطة تكوينية وتثقيفية، الهدف منها نشر ثقافة حقوق الإنسان بين هذه الفئات من جهة، والاستعانة بها من أجل إيصال تلك الثقافة الحقوقية إلى فئات اجتماعية أخرى ترتبط بها بحكم عملها.

ولكن، مع أن هذه الجمعيات العامة وجمعيات حقوق الإنسان تقوم بدور فعال في النهوض بتعليم حقوق الإنسان للجماهير، إلا أننا نلاحظ أننا في مصر لا زلنا ننظر بنظرة الريبة والشك للكثير من هذه المنظمات، وقد وصل الأمر إلى حد منع

التعامل مع هذه المنظمات في الكثير من الجامعات المصرية أو وضع قيود شديدة على التواصل معها مع أن هناك الكثير من المنظمات الناشطة في مجال حقوق الإنسان تمتلك معلومات وخبرات كثيرة ودخل أعضائها في دورات عدة خارج البلاد ومستعدة للتعاون مع الجامعات.

ولا شك، أن ذلك يؤدي إلى حرمان الجامعات من الاستفادة من خبرة هذه المنظمات التي تحاول تعليم حقوق الإنسان منذ سنوات طويلة، وقامت بتخطيط مناهج خاصة بذلك، وأجرت دراسات مكثفة حول استراتيجيات نشر ثقافة حقوق الإنسان وتعليمها، وكذلك حول أساليب تنمية مهارات المدربين.

ثالثاً: آفاق تطوير التربية على حقوق الإنسان في الجامعات المصرية

تأسيساً على ما سبق من تحليلات للواقع الحالي للتربية على حقوق الإنسان في الجامعات، وعلى المبادئ العامة لتطوير هذا الواقع، يبقى أن نجيب عن السؤال المحوري لهذه الورقة: ما خصائص التربية على حقوق الإنسان التي يمكن أن تعكس أهداف المجتمع المصري في تأهيل الأجيال الجديدة للتحويل الديمقراطي الشامل وبناء ثقافة التماسك الاجتماعي على أساس المساواة الكاملة في الحقوق والواجبات والعيش المشترك في أذهانهم وسلوكهم الاجتماعي؟ وماذا يجب على الجامعات المصرية أن تعدّه من رؤى وتصورات وبرامج للمستقبل من أجل تحقيق تعليم عصري وفعال للتربية على حقوق الإنسان في المؤسسات الجامعية المصرية؟

سنحاول في الجزء التالي رسم بعض معالم الإجابة عن هذا السؤال بتحديد التوجه العام والخطوط العريضة التي يجب أن تقوم عليها عمليات تطوير التربية على حقوق الإنسان.

ويتكون هذا التوجه العام لتطوير التربية على حقوق الإنسان من جانبين: أهداف التربية على حقوق الإنسان ومبادئ تطوير التربية على حقوق الإنسان، نوضحها فيما يلي:

(أ) أهداف تعليم حقوق الإنسان

الهدف الرئيس لبرامج تعليم حقوق الإنسان يتمثل في إرساء ثقافة تتيح فهم حقوق الإنسان والدفاع عنها واحترامها، ويلزم عن هذا الهدف العام أن تتجه التربية على حقوق الإنسان إلى تزويد الطالب بالمعارف والمهارات والاتجاهات وأنماط السلوك التي يحتاجها المرء ليكون مواطناً واعياً بحقوقه وواجباته وملتبساً في سلوكه تجاه الآخرين باحترام هذه الحقوق ومبادئ العدالة والمساواة.

ولا يكفي أن يركز إعداد المواطنين على المعارف فقط، فإن مسؤولية التربية الجامعية على حقوق الإنسان أن تربي في الإنسان الإقبال على حياة المجتمع والإيجابية بإزائها، والثقة في أن يكون فاعلاً، مؤثراً في الظروف الاجتماعية والسياسية التي يعيش فيها،

وليس مجرد كم سلبي يتأثر بها ويستجيب لها. أي أن المطلوب أن يكون تعليم حقوق الإنسان وسيلة لتكوين الشخصية الواعية اجتماعياً وسياسياً من جهة، والقادرة على التعايش مع الآخرين وفق مبادئ إنسانية حقوقية وعصرية من جهة أخرى.

في ضوء هذا التوجه العام وفي سياق الحديث السابق عن أهداف حقوق الإنسان وما طرحه إعلان القاهرة من أهداف في عام ٢٠٠٠ وهي لا تزال تعد أهدافاً عامة مهمة لتعليم حقوق الإنسان في مصر يمكن تحديد الخطوط العريضة لأهم الأهداف التي يجب أن يتوخاها تعليم حقوق الإنسان، على النحو التالي: تنمية الشخصية الإنسانية وازدهارها بأبعادها الوجدانية والفكرية والاجتماعية، وتجذير إحساسها بالكرامة والحرية والمساواة والعدل الاجتماعي والممارسة الديمقراطية.

تعزيز وعي الناس - نساء ورجالاً - بحقوقهم بما يساعد على تمكينهم من تحويل مبادئ حقوق الإنسان إلى حقيقة اجتماعية واقتصادية وثقافية وسياسية، ورفع قدرتهم على الدفاع عنها وصيانتها والنهوض بها على جميع المستويات.

توطيد أواصر الصداقة والتضامن بين الشعوب، وتعزيز احترام حقوق الآخرين، وصيانة التعدد والتنوع الثقافي وازدهار الثقافات القومية لكل الجماعات والشعوب، وإغناء ثقافة الحوار والتسامح المتبادل ونبذ العنف والإرهاب، وتعزيز اللاعنف ومناهضة التعصب وإكساب جميع الناس مناعة قوية ضد خطاب الكراهية.

تعزيز ثقافة السلام القائم على العدل وعلى احترام حقوق الإنسان، وعلى رأسها الحق في تقرير المصير، والحق في مقاومة الاحتلال، ودمقرطة العلاقات الدولية ومؤسسات المجتمع الدولي بحيث تعكس المصالح المشتركة للبشرية (المؤتمر الدولي الثاني لحركة حقوق الإنسان في العالم العربي، ١٣ - ١٦ أكتوبر ٢٠٠٠).

ويتطلب تعليم حقوق الإنسان استراتيجية شاملة تجمع ما بين الأبعاد الثلاثة المختلفة: المعرفة والمهارات والسلوكيات بشكل متوازن. إن خلق أنماط سلوك ومهارات تتصل بالمفاهيم المختلفة لحقوق الإنسان وتقوم على التسامح واحترام الآخر ونبذ العنف والتعصب والعمل المشترك من أجل حصول جميع الناس على حقوقهم الإنسانية، تعتبر في الحقيقة المؤشرات النهائية لمدى التقدم الذي يحرزه مشروع تعليم حقوق الإنسان.

إن الهدف الجوهرى لأي برنامج تعليمي على قيم ومهارات حقوق الإنسان، يتمثل في تعليم ونشر هذه الحقوق والسلوك بمقتضاها في الحياة اليومية.

والواقع أنه لتحقيق هذا الهدف الجوهرى يتعين النظر إلى حقوق الإنسان باعتبارها ممارسة يومية يجب أن تستند إلى التعلم بالممارسة والتعلم بواسطة العمل والتجريب.

(ب) مبادئ تطوير التربية على حقوق الإنسان:

في ضوء الأهداف التربوية السابقة، ولكي يصبح تدريس حقوق الإنسان قوة فعالة في تنمية ثقافة حقوق المواطنة ومسئولياتها في إطار المجتمع الديمقراطي الذي يقوم على المشاركة والتماسك الاجتماعي والعيش المشترك، تبرز الحاجة - كما ذكرنا - إلى رؤية جديدة لتطوير تدريس حقوق الإنسان واتخاذ إجراءات وترتيبات ومراجعات جذرية. وفيما يلي مجموعة من خصائص التربية على حقوق الإنسان والمبادئ العامة والخطوط العريضة لهذه الرؤية، التي نعتقد أنها ضرورية لتحقيق الأهداف السابقة، وهي كما يلي:

(١) تطوير مناهج التربية على حقوق الإنسان في ضوء مبادئ الديمقراطية والتعددية والمواطنة:

تمثل المناهج التعليمية محتوى التعليم وجملة الأنشطة التعليمية التي تقوم بها ومن خلالها عملية التعليم والتعلم داخل الجامعة وقاعات الدراسة والمحاضرات وخارج المؤسسة التعليمية. والمنهج هو جميع الخبرات التي يكتسبها الطلاب بتوجيه من معلمهم.

إن مبادئ التطوير التي نطرحها هنا تتوخى في التحليل الأخير تغييراً جذرياً وصياغة جديدة للمناهج التي يتعين أن تسعى إلى تحقيق الأهداف المرجوة من تعليم حقوق الإنسان. إن تطوير المناهج الجامعية لحقوق الإنسان في ضوء الأهداف السابقة، يقتضي أولاً، مراجعة جذرية تسعى لتنقية المناهج الجامعية للمواد المختلفة من الأفكار والمفاهيم والرؤى التي تتنافى مع مبادئ تدريس حقوق الإنسان، في سياق المنهج الحقوقي الديمقراطي. وثانياً، إعادة النظر في جميع المقررات الجامعية في سياق أهداف التربية على حقوق الإنسان ومبادئها.

إن أهم التحديات التي تواجه المناهج التعليمية لحقوق الإنسان في الجامعات المصرية تتلخص في أن حضور قيم حقوق الإنسان في هذه المقررات هو حضور يشوبه التفكك والضعف والسطحية، مما قد يؤثر على تربية وتنشئة الطلاب المصريين.

إن تطوير هذا المقرر الجامعي في ضوء هذا التحدي يتطلب إعادة بناء المناهج في سياق أهداف تعليم حقوق الإنسان ومبادئها.

في ضوء هذه الخلفية، فإن السؤال الذي يبرز أمامنا الآن هو: ما أهم قيم حقوق الإنسان التي يجب أن تتضمنها مناهج تعليم حقوق الإنسان في الجامعات؟ وهل يمكن تطوير استراتيجية تربوية لتخطيط المنهج وتنفيذه تتفادى الارتداد إلى عمليات التلقين والوعظ في تدريس القيم؟

إن الاتجاه العالمي اليوم ينحو بشدة صوب المجتمعات المفتوحة وفي اتجاه التعددية، ونحو تأكيد مبدأ تعلم الحياة المشتركة والعيش سوياً من جانب أصحاب الديانات والثقافات

والقوميات المختلفة والحقوق والواجبات التي تترتب على ذلك.

و"تعلم الحق في العيش المشترك". و "الحق في الحياة مع الآخرين"، هو أحد الأهداف الأربعة للتعليم في القرن الواحد والعشرين التي حددتها اللجنة الدولية التي راسها "جاك ديلاور" في عام ١٩٩٥. وهو في الأساس تعلم من أجل التعددية. ويقدم تقرير "ديلاور" رؤية جديدة للمؤسسات التعليمية، باعتبار واجبها الأساسي تهيئة الفرص أمام الطلاب للممارسة اليومية للتسامح مع وجهات نظر الآخرين. لقد أصبحت التعددية الفكرية هدفاً مهماً للتعليم في القرن الواحد والعشرين، يساعد الطلاب في ممارسة حقهم في اختيار قيمهم الثقافية والفكرية بحرية من خلال توضيح الخلفيات التاريخية والثقافية والدينية لمختلف الأفكار والأيدولوجيات التي تتنافس في الحصول على تأييدهم في المجتمع أو داخل الجامعة وقاعة المحاضرات.

ويمكن النظر إلى "تعلم العيش معاً" والحقوق والواجبات التي تترتب على ذلك، باعتباره هدفاً أساسياً للتربية على حقوق الإنسان، تلتقي عنده جميع الآراء والأفكار محلياً وعالمياً. لو أمعنا النظر قليلاً في هذا الهدف الكبير "تعلم العيش المشترك"، سوف نجد أنه يتضمن قيماً فرعية كثيرة نحاول فيما يلي الاقتصار على بعضها وتصنيفه في مجموعتين: حقوق المواطنة، والحق في الاختلاف واحترام الاختلاف.

حقوق المواطنة: هناك شبه إجماع لدى المختصين على أن مبدأ المواطنة يتعلق بطبيعة حياة المواطنين وعلاقاتهم بالدولة والمجتمع. ومن ثم، فهو يرتبط بمنظومة متكاملة من الحقوق والالتزامات التي يصعب تجزئتها، والتي تنظم الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمواطنين. غير أنه يمكن القول - بصورة عامة - أن مبدأ المواطنة ينطوي على أربعة أنواع محورية من الحقوق تمثل نقطة البدء الضرورية في بحث هذا الموضوع وفهمه، والحد الأدنى اللازم لتوفير مقومات المواطنة. وهذه الحقوق هي:

الحق في الحرية: أي حق المواطن في حرية الفكر والتعبير والاعتقاد وإبداء الرأي والصحافة وتكوين الجمعيات الأهلية والنقابات والأحزاب السياسية، وحق التجمع والتنقل وتوفير الحماية الشخصية اللازمة لممارسة هذه الحرية.

الحق في المساواة والعدالة: أي الالتزام بالعدالة والحق والإنصاف بين المواطنين في الحصول على فرص الحياة والتمتع بالحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية، والحق في الأمن، وحق البقاء، وفيما يترتب لهم من واجبات والتزامات عامة، وحق الحماية من التمييز بسبب الأصل أو الدين أو النوع أو الموقف الفكري في توزيع هذه الحقوق والواجبات.

الحق في المشاركة: أي حق المواطن في المشاركة في الحياة السياسية والنضالية الوطنية بما في ذلك حق المشاركة في صناعة القرارات السياسية التي تنظم الحياة الوطنية والقوانين والبنى

المجتمعية الأساسية، والرقابة على الممارسات الحكومية.

الحقوق الديمقراطية العامة: ونعتقد أن فكرة الديمقراطية، تمثل الفلك الذي تدور فيه هذه الحقوق أو المفاهيم الثلاثة. ومن ثم، فلا يمكن تحقيق مبادئ الحرية والعدالة والمساواة والمشاركة، ولا تحديد معانيها إلا في ظل نظام ديمقراطي يؤكد المساواة في الحقوق ومبدأ السيادة الشعبية.

ويقع على مناهج حقوق الإنسان هنا دور أساسي في تنمية مثل وقيم الحرية والعدالة والمساواة والديمقراطية، وتعزيز ممارستها. ويمكن للمناهج الجامعية أن تساعد في توجيه أعضاء هيئة التدريس والطلاب إلى أنشطة وتدريبات حول الحقوق والالتزامات التي تترتب على القيم الديمقراطية المختلفة.

كما أن للجامعة دورًا كبيرًا في عمليات بناء الإيمان بحقوق المواطنة، وهذا الدور لا يقتصر فقط على تضمين مقرر التربية على حقوق الإنسان لهذه القيم في الموضوعات والأنشطة المختلفة، ولا فيما يعلمه هذا المقرر من معارف ومهارات، وإنما تكمن بصورة أساسية في بنية التنظيم الاجتماعي والثقافي والقيم والتقاليد والعادات السائدة داخل الجامعة. فالأداء الديمقراطي للمؤسسات التعليمية هو شرط تأسيس تربية فعالة على حقوق الإنسان، وشرط مصداقيتها. فبدون هذه الأداة، يبقى تعليم حقوق الإنسان شكليًا، نظرًا لانفصاله عن الممارسة والواقع الحي للحياة المدرسية الاجتماعية.

الحق في الاختلاف: إن احترام الاختلاف وخصوصية الأفراد والجماعات والمجتمعات يمثل في الواقع حقًا أساسيًا يقتضي التخلص من المناهج التقليدية التي تحاول أن تفرض على التلاميذ التجانس الإجباري الذي يضر ببناء وتنوع الاجتهادات، وهو يتضمن قيمًا فرعية كثيرة من أهمها:

احترام الآخر واحترام التعددية والتسامح: وتشير هذه القيم إلى تعلم الفرد تنوع الجنس البشري ووعيه بأوجه التماثل والترابط بين جميع البشر. وتعلم احترام الآخر، يمر بالضرورة عبر معرفة الآخر والذات، وفي سياق وضع المرء نفسه مكان الآخرين لكي يفهم ردود الفعل التي تصدر عنهم.

ومن ثم فتعليم الطلاب رؤية جماعات ثقافية أو دينية أخرى مثلًا، يساعد في تفادي حالات انعدام التفاهم وتولد الكراهية والعنف لدى الكبار. ومن الضروري، الاهتمام بتعليم احترام التعددية الثقافية والدينية داخل الجامعات المصرية، وليس فقط بينه والمجتمعات الأخرى، وربطها بحقوق الإنسان، وكرامته، وبالمساواة بين الرجل والمرأة، والتأكيد على ما تنتجه ثورة المعلومات والاتصالات من فرص التفاعل الحضاري مع الإقرار بالمساواة بين أطراف الحوار والتفاعل.

ولذلك، فإن التأكيد على احترام الأديان والثقافات الأخرى في مقرر حقوق الإنسان، يمكن أن يكون بمثابة مرجع استدلائي مفيد لسلوك الطالب في المستقبل. كما أن تخصيص بعض البرامج

والفرص لتدريب الطلاب على مشروعات تعاونية، من خلال الأنشطة الرياضية أو الثقافية، أو الاجتماعية، تساعد في احترام الاختلاف والتباين بين الأفراد وتعمل على اختفاء النزاعات.

إن مصر تتميز بتعدد جذورها الثقافية والدينية، ولا تزال إلى الآن مجتمعًا متعدد الأديان والبيئات الثقافية التي لا بد وأن تظهر عند تصميم مقرر حقوق الإنسان. ويتطلب هذا الأمر إقامة توازن بين تحقيق تلاحم وترابط اجتماعي ناجح، وبين التمسك بالأصول الدينية والثقافية. ويجب على منهج حقوق الإنسان أن يمكن كل طالب من أن يحتفظ بمكانه داخل جماعة انتمائه الديني والبيئي والثقافي، مع تزويده في نفس الوقت بوسائل وأدوات الانفتاح على الجماعات الأخرى.

ويرتبط بكل ذلك، مبدأ التسامح الذي يعني أساسًا الاعتراف للآخر بحقه في الحرية وفي طريقة تفكيره وآرائه ومعتقداته. فالتسامح يعني الاعتراف بالمغايرة، والتعامل مع الآخر كما هو. وتكريس هذا المبدأ لن يتم إلا من خلال إشعاع ثقافة الحوار داخل الجامعة، والتواصل الذي يتم بواسطة المناهج بتوضيح أصول الأنماط المختلفة من القيم والعقائد والسلوكيات وخلفياتها التاريخية والثقافية.

تنمية التضامن العالمي: إن قيام تضامن على الصعيد العالمي، يفترض تجاوز نزعة الانغلاق على الذات الوطنية، لصالح فهم الثقافات الأخرى، واحترام الاختلافات الثقافية والحضارية. ومسئولية التربية على حقوق الإنسان في هذا الصدد، تكمن في تنمية وعي الفرد بجذوره التاريخية والثقافية، وتعليمه في نفس الوقت احترام ثقافات الحضارات الأخرى. وتعليم حقوق الإنسان يمكن أن يساعد في تعزيز الهوية الوطنية وإثارة المشاعر الوطنية، في نفس الوقت الذي يجعل الطلاب يدركون أن للشعوب الأخرى أيضًا تاريخ ثري ويزخر بالعبر والدروس المفيدة. إن معرفة الثقافات الأخرى ودراستها، تؤدي إلى إدراك مزدوج: إدراك المرء خصوصية ثقافته الذاتية، وإدراك وجود تراث مشترك للبشرية جمعاء. والمناهج بهذا المعنى تساعد في بناء عالم أكثر تضامنًا وأكثر احترامًا للثقافات والقيم الروحية لمختلف الحضارات.

هذه هي بعض قيم حقوق الإنسان المهمة التي يتعين أن تحتل أولوية في مناهج حقوق الإنسان في الجامعات المصرية.

ولكن، يبقى أن نشير إلى أن الاتجاه السلطوي في تعليم حقوق الإنسان ونقل المعارف والمعلومات عبر فرضها على الطلاب بصورة تلقينية يهيمن عليها المعلم، سوف تنتهي في نهاية المطاف إلى نفي هذه القيم. فالقيم لا يكون لها معنى، إلا إذا اختارها الفرد بحرية. إن تنمية الوعي الناقد، والاعتماد على الحوار، الذي يمكن المتعلم من التساؤل والنقد واستجلاء القيم وما يستند إليه من مبررات في اختيارها، تضمن اختيارات قائمة على أسس عقلانية وديمقراطية، وهو ما يمثل مبدأً أساسيًا من مبادئ تعليم حقوق الإنسان، والذي نتحول الآن إلى مناقشته.

(٢) ديمقراطية بنية التنظيم الجامعي وعلاقات التعليم والتعلم

المبدأ الثاني من مبادئ إصلاح تعليم حقوق الإنسان في منظومة الجامعات المصرية، هو تجديد آليات وشروط العمل والاتصال داخل المؤسسة الجامعية وترشيد العلاقات الاجتماعية الإنسانية بين أطرافها، وفي مستوى إدارة شئونها ومواردها وأنشطتها، وكذلك تفاعلها مع محيطها المجتمعي العام، وإغناء الطابع الإنساني على علاقات أعضاء هيئة التدريس، وإغناء قدراتهم وكفاءاتهم عبر التكوين والتدريب.

لقد تحدثنا فيما سبق عن ضرورة تجديد محتوى المناهج الجامعية ودمج قيم ومناهج حقوق الإنسان في موضوعاتها وأنشطتها. لكن الدعوة إلى إصلاح الجامعة من أجل تدريس حقوق الإنسان لا يجب أن تختزل إلى مجرد الدعوة إلى تغيير محتوى المقررات الدراسية أو الكتب، حتى ولو كان ذلك بإدخال أكثر قيم حقوق الإنسان حداثة وديمقراطية. ولذلك، فإن أي جهود لإدخال تعليم حقوق الإنسان إذا اقتصر على تغيير المناهج، فهي جهود قاصرة لا طائل منها، مضیعة للوقت ومضلة للوعي. ولن تغير شيئاً من الجمود وثقافة الصمت والقهر والاعتزاز داخل قاعات الدراسة في جامعاتنا.

وبناء على ذلك، إذا كنا نريد أن نجعل من بناء الشخصية الحديثة المتكاملة هدفنا نحو مشروع تعليم حقوق الإنسان وواجباته، فإننا ينبغي أن نهتم ببناء علاقات اجتماعية أكثر ديمقراطية في جامعاتنا. ولا يتم ذلك إلا بالتوسع في قاعدة المشاركة بين الأساتذة والطلاب، في مناقشة وصياغة برامج وقرارات العمل اليومية، وكذلك التوسع في قاعدة الأنشطة الجامعية، وجعلها جزءاً لا يتجزأ من البرامج الجامعية. إن ممارسة العلاقات الديمقراطية ومراعاة حقوق الطلاب الأساسية داخل نظمنا التعليمية، وتقليل حدة الهرمية مسألة حيوية لبناء الشخصية الديمقراطية الحديثة القادرة على المشاركة والنهوض بأعباء نشر مبادئ المواطنة وحقوق الإنسان والدفاع عنها.

(٣) تدريب الهيئة التدريسية:

إذا كنا قد بينّا - سابقاً - أن تجديد بنية المناهج الحالية لحقوق الإنسان، وكذلك استخدام علاقات اجتماعية وأساليب تدريس أكثر ديمقراطية في جامعاتنا، تمثل عناصر أساسية من عناصر تطوير التربية على حقوق الإنسان في منظومة الجامعات المصرية، فلا بد أن نؤكد أن ذلك لا يمكن أن يؤتي ثماره المنشودة ما لم نهتم بتجديد وتطوير برامج إعداد مدرسي حقوق الإنسان وتدريبهم، وتعميق وإغناء قدراتهم وكفاءاتهم على تعليم المناهج الجديدة، وتكوين المواطن المنشود. ومن المعلوم، أن أعضاء هيئة التدريس في معظم الجامعات المصرية، لا يتلقون تكويناً - قبل الخدمة - في مجال مواجهة المهام الأساسية لتعليم حقوق الإنسان في سياقها الديمقراطي. وهم قد "ينقصهم أحياناً"،

المعرفة بالمعاني العميقة لطبيعة بعض الحقوق والمسؤوليات، وأنماطها المختلفة، ومفهوم المواطنة والتعددية الثقافية والدينية، وأساليب التعامل معها، بل انهم لم يعدوا أصلاً تربوياً وديمقراطياً، لتغيير طرق تدريسهم التقليدية والإلغائية. ولسنا في حاجة إلى تأكيد أن الأستاذ السلطوي، لا يستطيع تدريس طلابه مبادئ السلوك الديمقراطي وحقوق المواطنة والتزاماتها.

وثمة جانبين أساسيين ينبغي أن تتكون منهما برامج تدريب الهيئة التدريسية نجملها فيما يلي:

الجانب المعرفي: ويهدف هذا الجانب إلى تحقيق فهم أعضاء هيئة التدريس فهماً عميقاً وكافياً لطبيعة الحقوق المدنية والسياسية، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعلاقتها بالمجتمع المدني، ومعنى الديمقراطية والتعددية الثقافية والدينية، واحترام الاختلافات

الجانب التربوي: ويرتكز هذا الجانب على تدريب الهيئة التدريسية على طرق تنظيم علاقات التعليم والتعلم في سياق ديمقراطي، والتوسع في قاعدة المشاركة مع الطلاب في مناقشة وصياغة برامج وقرارات العمل اليومية، وممارسة العلاقات الديمقراطية داخل النظام الجامعي، وتقليل حدة الهرمية البيروقراطية داخل قاعة المحاضرات، وتوفير فرص حرية التنفيذ وحرية الاختيار أمامهم، وحماية خصوصياتهم، وتحقيق أمن الفرد وأمن الجماعة. كما ينبغي أيضاً تدريبهم على طرق توفير فرص الحوار والتواصل لتدعيم قيمة التسامح بين الفرد والجماعة، وإتاحة فرص التفاعل الحر لتنمية القابلية للتوجه والاتقاء حول النقاط المشتركة، وكيفية توسيع قاعدة التجانس داخل الجماعة وتخفيض الفوارق بكل أنواعها، اجتماعية، وعرقية، وتربوية،

حقوق الإنسان في الدستور المصري 2014

- مادة ٥١: الكرامة حق لكل إنسان.
- مادة ٥٣: المواطنون لدى القانون سواء.
- مادة ٥٤: الحرية الشخصية حق طبيعي، وهي مصونة لا تُمس.
- مادة ٥٩: الحياة الآمنة حق لكل إنسان.
- مادة ٦٠: لجسد الإنسان حرمة، والاعتداء عليه، أو تشويهه، أو التمثيل به، جريمة يعاقب عليها القانون.
- مادة ٦٢: حرية التنقل، والإقامة، والهجرة مكفولة.
- مادة ٦٣: يحظر التهجير القسري التعسفي للمواطنين بجميع صوره وأشكاله، ومخالفة ذلك جريمة لا تسقط بالتقادم.
- مادة ٦٤: حرية الاعتقاد مطلقة.
- مادة ٦٥: حرية الفكر والرأي مكفولة.
- مادة ٦٦: حرية البحث العلمي مكفولة.
- مادة ٦٧: حرية الإبداع الفني والأدبي مكفولة.
- مادة ٧٠: حرية الصحافة والطباعة والنشر الورقي والمرئي والمسموع والإلكتروني مكفولة.
- مادة ٧٣: للمواطنين حق تنظيم الاجتماعات العامة، والمواكب والتظاهرات، وجميع أشكال الاحتجاجات السلمية.
- مادة ٧٥: للمواطنين حق تكوين الجمعيات والمؤسسات الأهلية على أساس ديمقراطي، وتكون لها الشخصية الاعتبارية بمجرد الإخطار.
- مادة ٧٨: تكفل الدولة للمواطنين الحق في المسكن اللائق والأمن والصحي.
- مادة ٧٩: لكل مواطن الحق في غذاء صحي وكاف.
- مادة ٨٠: يعد طفلاً كل من لم يبلغ الثامنة عشرة من عمره.

وإدنية. كما يتجه هذا الجانب إلى تزويد الأساتذة بأساليب التدريس التي تعتمد على نشاط الطالب وبحته الذاتي عن المعرفة ووضعه في محور العملية التعليمية.

(٤) تطوير عمليات تقويم برامج حقوق الإنسان:

تطوير منهج حقوق الإنسان في المنظومة الجامعية، يتطلب وضع نظام دقيق للتقويم الشامل يتضمن أهداف ومحتوى وطرق التعليم والتعلم، ومصادر المعرفة والتكنولوجيا المستخدمة في المنهج، وكذلك الوسائل والأنشطة التعليمية وانتهاءً بعمليات وأساليب التقويم.

واتساقاً مع حصاد التجربة العالمية، فإن نظام تقويم التربية على حقوق الإنسان، يتعين أن يبدأ من وضع مستويات معيارية محددة واضحة لكل عنصر من عناصر المنهج. وهذه المستويات المعيارية تقدم توصيفاً صريحاً للمتخصصين والمسؤولين عن تخطيط منهج حقوق الإنسان في الجامعات المصرية وتصميم برامجها وكتبها، لما يجب أن يتوافر في كل عنصر من عناصر المنهج، وذلك في صورة معايير عامة، يندرج تحت كل منها مؤشرات تدل على ما يجب أن يتوافر من شروط في كل من هذه العناصر.

وهذه المستويات المعيارية التي تمتد إلى كل عناصر المنظومة التربوية ذات الصلة بمقرر حقوق الإنسان، تفيد أيضاً أن عامة المواطنين والمهتمين بدروس حقوق الإنسان والرأي العام، حيث توضح لهم التطلعات والمكونات التي تبنى في ضوءها مناهج حقوق الإنسان، وتبين لهم المعايير المتوافرة في كل عنصر من عناصر المنهج.

ويهدف تحديد هذه المعايير إلى تمكين العاملين في الأقسام والكليات الجامعية المختلفة داخل كل جامعة وفي وزارة التربية والتعليم، من إعادة النظر في مناهج حقوق الإنسان الحالية، والعمل على تطويرها. كما انها تعتبر بمثابة أهداف وطموحات نسعى إلى الوصول إليها. وتعد أيضاً، إطاراً مرجعياً نقارن ونقيم على أساسه المناهج الحالية، وهي فوق هذا وذاك، موجّهات لعمليات التطوير في المستقبل.

وباختصار، نخلص من العرض المتقدم، إلى أن تقويم فاعلية برامج حقوق الإنسان، يجب أن تعتمد على مؤشرات أداء واضحة شفوية وعملية وتحريية، تنبثق من مستويات معيارية تصف بدقة جوانب التعلم المعرفية والوجدانية والمهارية. كما أن التقويم هنا ينبغي أن يكون عملية مستمرة، تتلازم مع عملية التعليم والتعلم منذ بدايتها وحتى نهايتها.

(٥) مشاركة المنظمات المصرية الفاعلة في مجال القانون وحقوق الإنسان

إن الاتجاه الجاد والقوى نحو دمج تعليم حقوق الإنسان وفق السياق الديمقراطي، له متضمنات مهمة من حيث ضرورة توفير الدعم الكافي لمشاركة منظمات حقوق الإنسان في تخطيط

وتنفيذ برامج التربية على حقوق الإنسان. إذ أن توسيع آفاق نشر ثقافة حقوق الإنسان والمواطنة بواسطة المدرسة والجامعة، يقتضي مزيداً من مشاركة المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام والقطاع الخاص والأطراف المعنية الأخرى في المجتمع المدني، بما في ذلك الطلاب أنفسهم على جميع مستويات ومراحل تطوير البرامج التعليمية. فالإمكانيات الهائلة التي تمثلها مختلف قطاعات المجتمع المدني، لا سيما جمعيات حقوق الإنسان يتعين استخدامها بالقدر الكافي لمساعدة الجامعة في تنفيذ السياسات والبرامج ذات الصلة بتعليم التربية على حقوق الإنسان.

كما أن عمليات مشاركة منظمات حقوق الإنسان من شأنها ربط تعليم هذا المجال بالخبرة اليومية للدارسين من ناحية، وبإشكاليات الواقع من ناحية أخرى، فضلاً عن استنفار همه المواطنين للالتفاف حول سياسات تعليم الشباب قيم ومهارات حقوق الإنسان.

تلك هي، فيما أتصور، أهم المنطلقات الفكرية الأساسية والترتيبات التي نعتقد أنها لازمة وضرورية لتحقيق تعليم فعال لحقوق الإنسان. والأمر المؤكد، أن تحقيق هذا الحلم بتعليم فعال لحقوق الإنسان في مصر أمر ممكن وواقعي إذا توفرت لدينا إرادة مجتمعية تصر على إحداث تغيير جذري في مجالات مناهج حقوق الإنسان، وأهدافها وثقافة الجامعة، واستراتيجيات التدريس والتقويم، وكذلك الاستفادة من خبرات منظمات حقوق الإنسان وغيرها من منظمات المجتمع المدني.

آمال عبد الهادي. ١٩٩٧. "تدريس اتفاقي حقوق الطفل والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في كليات الحقوق بمصر". مجلة رواق عربي، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، يوليو: ٣٥ - ٤٩.

إميل فهمي شنودة وآخرون. ٢٠٠٨. تعليم حقوق الإنسان: الفلسفة والواقع. المكتبة العصرية. المنصورة.

الباقر العفيف. ١٩٨٥. العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تونس، المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

_____ . ٢٠٠٢. "تقديم" الرهان على المعرفة: حول قضايا تعليم ونشر حقوق الإنسان. مداوات المؤتمر الدولي الثاني لحركة حقوق الإنسان في العالم العربي. القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان في العالم العربي. القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ٩ - ٢١.

باتريسيا براندر وآخرون. ٢٠٠١. اتجاهات: دليل حول التربية على حقوق الإنسان مع الشباب، ترجمة نيكول نعمة وآخرون. بودابست: منشورات المجلس الأوروبي، مركز الشباب الأوروبي.

برنامج الأمم المتحدة، مكتب الإعلام العام. ١٩٨٥. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. تونس: المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

_____ . (ب. ت). ميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية. نيويورك.

بلقاسم حسن. ٢٠٠٢. "التجربة التونسية في تعليم حقوق الإنسان". في: الرهان على المعرفة: حول قضايا تعليم ونشر حقوق الإنسان. مصدر مذكور. ٢٣٣ - ٢٤١.

جاك ديلور وآخرون. ١٩٩٩. التعلم ذلك الكنز المكنون. القاهرة. مركز اليونيسكو.

خالد صلاح. (ب. ت). "مبادرة تطوير مقرر حقوق الإنسان المقرر على طلاب الجامعات المصرية"، ورقة عمل غير منشورة.

رؤوف عباس حامد. (ب. ت). تاريخ جامعة القاهرة. القاهرة: سلسلة تاريخ المصريين، العدد ٧٣، ص ١٢٤.

سلاف طه. ٢٠٠٣. "على طريق البحث المعرفي ونشر ثقافة حقوق الإنسان". مجلة سواسية. القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

صلاح عريبي عباس. ٢٠١٤. "تعليم حقوق الإنسان في الجامعات العراقية بين الواقع والطموح". ورقة بحثية غير منشورة. متاح على: <http://www.alnoor.se/article.asp?id=٢٠٨٨٢>

عبد الفتاح ماضي. ٢٠٠٧. "تدريس حقوق الإنسان على المستوى الجامعي والحركة السياسية المطالبة بالديمقراطية في مصر". بحث مقدم إلى مشروع: "العلاقة بين تدريس حقوق

الإنسان على المستوى الجامعي والحركة السياسية المطالبة بالديمقراطية في الوطن العربي"، شركاء التنمية للبحوث والاستشارات والتدريب، القاهرة ٥ - ٦ مايو ٢٠٠٧.

كمال نجيب. ٢٠٠٣. "إنتاج وإعادة إنتاج الثقافة في المدارس المصرية" في: ليندا هيراري (محرر) قيام! جلوس! ثقافات التعليم في مصر. القاهرة: مجلس السكان الدولي: ١١٥ - ١٧٥.

_____ . ٢٠٠٤. "إصلاح التعليم في مصر: الواقع والتطلعات" مؤتمر إصلاح التعليم في مصر، ٨ - ١٠ ديسمبر. الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، منتدى الإصلاح العربي.

_____ . ٢٠٠٥ أ. "سبل تحقيق التعليم الابتدائي الشامل في المنطقة العربية: الواقع والمأمول". ورشة العمل العربية حول الأهداف التنموية للألفية نحو العام ٢٠١٥: الإنجازات والأفاق. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والأمانة العامة لجامعة الدول العربية، قطاع الشؤون الاجتماعية، القاهرة ٢٨ - ٢٩ يونيو.

_____ . ٢٠٠٥ ب. "تعليم حقوق الإنسان في مصر: التحديات. وآفاق المستقبل". مؤتمر القيم والعنف في إطار العولمة: رؤية مصرية ألمانية، ١٨ - ٢٣ مارس. العين السخنة: الهيئة الإنجيلية للخدمات الاجتماعية، منتدى حوار الثقافات.

_____ . ٢٠٠٥ ج. آفاق تطوير التربية المدنية في المنظومة التربوية العربية: تجارب دولية ورؤية مستقبلية. ندوة التربية المدنية في تونس، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

مصطفى الضمراني. ٢٠٠٤. رؤية ثقافية. الأهرام. ٢ يونيو.

_____ . ٢٠٠٤. رؤية ثقافية، الأهرام، ٧ إبريل.

مصطفى بوشاشي. ٢٠٠٢. "تعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان في الجزائر"، في الرهان على المعرفة: حول قضايا تعليم ونشر حقوق الإنسان. مصدر مذكور، ٢٢٣ - ٢٣٢.